مجلة العلوم الإدارية والمالية
المجلد: 04/ العدد: 03 (2020)، ص 94-110
DOI: 10.37644/1939-004-003-005

قرض الإيجار التمويلي كآلية مستحدثة لدعم المقاولاتية في الجزائر
دراسة حالة: المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (أم البواقي)

Financial leasing as a new mechanism to support businesses in Algeria- case study of the BADR's Regional Group for Exploitation in Umm El-Bouaghi

خالدي فراح[1] *، مهاوة آمال[2]

[1]جامعة أم البواقي (الجزائر)، khaldi.farah@univ-oeb.dz

[2]جامعة ورقلة (الجزائر) mehaoua.amel@univ-ouargla.dz

تاريخ الاستلام: 2020/11/22 تاريخ القبول: 2020/12/10 تاريخ النشر: 2020/12/31

مستخلص:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تقييم وتحليل واقعالإيجار التمويلي في المجمَّع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة التنمية الريفية BADR (فرع أم البواقي)، باعتباره آلية حديثة في سوق التمويل بالجزائرية. وقد اعتمادنا في ذلك على أداة الاستبيان التي وزعت لدراسة آراء مسيري المجمع حول هذه الآلية. وقد أظهرت نتائج الدراسة أنّ الإيجار التمويلي يعدُّ أحد آليات الابتكار المالي التي تدعم المقاولاتية وتثير اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة مع مصادر التمويل الأخرى.

الكلمات المفتاحية: الإيجار التمويلي؛ الابتكار المالي؛ المقاولاتية.

تصنيفات JEL: C58؛ K32؛ L26

Abstract :

Through this study, we aim to assess and analyze the reality of financial leasing in the BADR's regional group for exploitation in Umm El-Bouaghi, as it is a modern mechanism in the financing market in Algeria. To do this, we adopted questionnaire tool that was distributed to study the opinions of the Council's directors on this mechanism. the study finds that financial leasing is one of the financial innovation mechanisms that support entrepreneurship and interest small and medium enterprises, compared to other sources of financing.

Keywords: finance leasing; financial innovation; Entrepreneurial.

JEL Classification : C58 ; K32 ; L26

* المؤلف المرسل.

مقدمة

إن واقع الاقتصاديات قبل منتصف السبعينات من القرن العشرين، والذي عرف موجة تحرير مالي عززت التحول الاقتصادي من خلال مجموعة إجراءات وإصلاحات اتخذتها العديد من الدول آنذاك لإلغاء أو تخفيض القيود المفروضة على عمل النظام المالي، لكن سرعان ما تغيرت البيئة الاقتصادية العالمية بعد هذه الفترة بموجب التحرير الواسع الذي عرفته الاقتصاديات آنذاك، وما ترتب عنه من خسائر مالية فادحة تكبدتها المؤسسات سواء كانت إنتاجية مصرفية أو استثمارية، وعندما واجهت هذه المؤسسات الواقع بصعوباته وتحدياته شعرت بالحاجة إلى التمويل والتغطية، ووجدت الابتكارات المالية الاتجاه الأمثل الذي يتيح المرونة الكافية للاستجابة لشتى المتطلبات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية نظرا لدورها في تنشيط البورصات المالية، والإثراء الذي أحدثته في التفكير الاستراتيجي للمؤسسات المالية والمصرفية خاصة بعد نجاحها في جني السيولة وتسييل القروض، بالتالي السماح للجهات المقرضة لإعادة ضح المزيد من الموارد إلى سوق الإقراض، كسوق الإيجار مثلا، فالسلطات الجزائرية منذ سنة 2009 تسعى إلى تطوير هذا السوق، من خلال إلزام البنوك والمؤسسات المالية بمنح قروض الإيجار كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة والمؤسسات الاقتصادية عامة، حيث اهتمت بالمقاول، كونه العقل المتسبب في بإنشاء هذه المؤسسات والمدبر لسيرها ونموها وذلك من حيث سماته وطريقة تسييره، وقد تبنت هذا الطرح من خلال استراتيجية تعتمد على مجموعة من الامتيازات الضريبية والاقتصادية الممنوحة للمقاولين الشباب، بالإضافة إلى المرافقة المالية والتقنية، وتأتي أجهزة الدعم التي أنشأتها الدولة كتطبيق هذه الاستراتيجية على أرض الواقع، وبالتالي اعتبرت تقنية قرض الإيجار تقنية جديدة مبتكرة لتمويل واقتناء الأصول الرأسمالية أو تجديدها أو إحلالها بأخرى أكثر كفاءة وتطورًا، خاصة في ظل التقدم التكنولوجي المستمر والذي يفرض على المؤسسة مسايرته، حفاظًا على استمراريتها وتنافسيتها.

من هذا المنطلق كانت إشكالية الدراسة:

هل يعدُّ قرض الإيجار التمويلي ابتكارًا يدعم المقاولاتية في الجزائر، وما رأي مسيّري المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR (أم البواقي) في هذه الصيغة؟

وتتفرع هذه الإشكالية إلى التساؤلات التالية:

- ما هي الابتكارات المالية التّي تشمل السياسة التمويلية للمجمَّع محل الدراسة؟
- كيف ينظر مسيرو المجمَّع لآلية الإيجار التمويلي؟

- بماذا يتميز الإيجار التمويلي في المجمَّع؟
- هل يعتبر الإيجار التمويلي تقنية ناجحة في سوق القرض الجزائري؟ وما دوره في تدعيم المقاولاتية؟ وما الصعوبات التِّي يواجهها من وجهة نظر مسيِّري المجمَّع؟

فرضيات الدراسة:

1- يظهر الابتكار في التمويل في المجمَّع من خلال البحث عن بدائل جديدة للتمويل.
3- يركِّز المجمَّع على المساهمة الشخصية والضمانات كي يتخذ قرار التمويل بقرض الإيجار.
1- تعدُّ تقنية القرض بالإيجار أداة حديثة تساهم في تطوير السياسة التمويلية في المجمَّع.
4- سوق قرض الإيجار في الجزائر يغطي احتياجات التمويلية للمقاولاتية بصفة ضعيفة.

1- الإطار المفاهيمي للإبتكار المالي:

1-1 مفهوم الابتكار المالي المصرفي: يميل بعض الباحثين إلى التفريق بين مصطلح الإبداع والابتكار، ليعطي كل من مصطلحين دلالة مستقلة، فالإبداع هو " إدخال منتوج جديد إلى السوق، أو إنتاج منتوج موجود ولكن بطريقة جديدة"، فهذا التعريف يطبق على المؤسسات المالية كما يطبق على المؤسسات الصناعية والاختلاف يكمن في كون المؤسسات الصناعية عند إدخالها لتكنولوجيا جديدة، يكون فيها الإبداع واضحًا، وعلى عكس ذلك في المؤسسات المالية الإبداع يكون غير واضح، فالإضافة التِّي تنجر عن ذلك ليست كبيرة فمنذ بداية السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، عرفت الأسواق المالية دخول ابتكارات مالية جديدة و متسارعة سببها لإبداع المالي و التطوُّر الكبِّي للسوق وتسيير الميزانيات، وبروز التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات(GOWLAND, 1991, p. 79) فالإبداع المالي يتمثل في التوصل إلى حل لمشكلة أو لفكرة جديدة، في حين أن الابتكار هو التطبيق الملائم لها؛ أما الابتكار فيعرَّف على أنَّه: "النشاط الذِّي يقود إلى إنتاج يتصف بالأصالة والقيمة بالنسبة للمجتمع" (يوسف و خلدون، 2018، صفحة 188).

وقد عرَّف منتدى الاقتصاد العالمي لسنة 2012 الابتكار المالي على أنَّه: " التقليل من المخرجات السلبية وتثبيت المزايا الإيجابية"؛ أي أنَّه: " فعل يتم من خلاله استحداث أدوات مالية جديدة وتكنولوجيا ومؤسسات وأسواق وطرق إجرائية ونماذج أعمال وتعميمها، كما يتناول التطبيق الجديد للأفكار الموجودة ضمن سياق أسواق مختلفة"، وعرَّفه أيضًا " فرام ووايت" بأنَّه: " أي جديد يساهم في خفض التكاليف، والمخاطر ويقدِّم خدمة أو منتجًا أو أداة تلبي متطلبات المشاركين بطريقة أفضل" ، فالابتكار المالي هو: " التصميم والتطوير والتنفيذ لأدوات وآليات

مبتكرة، وصياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل"، فهو: " أي تغير في المجال المالي الذي يحفِّز المؤسسة المالية على الإبداع الذي يكون ذا ربحية عالية" (سعيد، 2014، صفحة 2).

وإشمال تعرف الابتكارات المالية على أنَّها: " كل ما هو جديد وغير معروف في الأساليب المالية أو الأدوات أو المؤسسات أو الأوراق التي تضع بدائل جديدة لمتخذ القرارات وتهدف للبحث عن طرق جديدة لتحقيق الأرباح وتقليل المخاطر". ووفقا لذلك فإن الابتكار المالي يتضمن ثلاثة أنشطة رئيسية هي: " ابتكارات أدوات مالية جديدة، ابتكار آليات تمويلية جديدة من شأنها تخفيض التكاليف الإجرائية للأعمال القائمة وابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية، مثل إدارة السيولة، أو الديون، ابتكار استراتيجية جديدة لإدارة المخاطر، أو أنماط جديدة لإعادة هيكلة منظمات الأعمال للتغلب عن المشاكل القائمة(فيروز، 2019، صفحة 1).

ويتضمن الابتكار المالي المصرفي أو ما يعرف بالهندسة المالية كما أشارت إليه الجمعية الدولية للمهنيين الماليين "LAFE"بأنّه: "التطوير والتطبيق المبتكر للنظرية المالية والأدوات المالية لإيجاد حلول للمشاكل المالية المعقَدة لاستغلال فرص المالية، فالهندسة المالية ليست أداة بل هي المهنة التي تستعمل الأدوات علمًا أنّها تختلف عن التحليل المالي، فمصطلح التحليل المالي هو: "تشتت الشيء لفهمه أما الهندسة فيقصد بها "البنية" (عبد القادر و زينب، 2016، صفحة 36)، وهذا ما أكَّده " **فينريتي** " بأنّها: " تصميم وتطوير و تطبيق عمليات وأدوات مالية مستحدثة وتقديم حلول خلاقة ومبدعة للمشكلات المالية(قندوز، 2007، صفحة 8).

فالابتكار المالي هو: " تطبيق أفكار المطوَّرة أو الأساليب التِّي تلبي الاحتياجات الحالية، والجديدة في السوق، فعندما نبتكر في بنك نقوم بتغيير المنتجات والخدمات التِّي نقدمها تلبية لاحتياجات المتغيرة للسوق وللعملاء، وإذا تمكَّنا من إنجاز هذا التغيير قبل المنافسين، فسيحظى برضا العملاء الجدد إلى جانب الاعتزاز بالعملاء الحاليين(ابراهيم، 2015، صفحة 8)".

فالابتكار المقصود ليس مجرد الاختلاف عن السائد، بل لا بد أن يكون هذا الاختلاف متميزًا إلى درجة تحقيق لمستوى أفضل من الكفاءة والمثالية، لذا لا بدَّ أن تكون الأداة أو الآلية التمويلية المبتكرة التِّي تحقق ما لا تستطيع الأدوات والآليات السائدة تحقيقه.

مما سبق نستنتج أن الابتكار المالي هو قدرة البنك على التوصل إلى ما هو جديد وغير مألوف وغير متداول أو إعادة تطوير ما هو مطبَّق، بحيث يضيف قيمة أكبر وأسرع من المنافسين في السوق والميل نحو تقديم منتجات وخدمات المخاطر وتقنيات مالية، ومصرفية مصمَّمة خصيصًا لتلبية حاجيات العملاء والمتوافقة.

2-1 نماذج عن الابتكار المالي: ثمة أمثلة كثيرة ذكرت حول الابتكارات المالية وهي منوعة بحسب عناصر الابتكار ومن بين هذه الأمثلة نذكر (سعيد، 2014، الصفحات 2-3):

- الابتكار في الأدوات المالية الجديدة كبطاقات الائتمان وبطاقات الدفع الإلكتروني، وغيرها من طرق الدفع؛
- ابتكار آليات تمويل جديدة، فمن أمثلتها تقديم خدمات مالية من خلال التكنولوجيا المالية وتقليل الفروع البنكية، وكذا المنصات والمحرّكات المالية الإلكترونية؛
- ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية، وأمثلتها السياسات والتدابير المساعدة على جودة وفعاليَّة إدارة المخاطر، وكذا إدارة السيولة من خلال الإطار القانوني والرقابي وتحديث الطرق الإجرائية لإدارتها،كل هذا يهدف إلى تحقيق خطوة متقدِّمة من تلك التّي توفرها التمويلات السائدة، وبمستوى أفضل من الكفاءة والفعالية؛

3-1 فوائد الابتكارات المالية: إن ظهور الابتكارات المالية كفيل بتحقيق فوائد للخدمات المالية على النحو التالي:

- الخدمات المالية تصبح أكثر شمولية، مع معدل مصرفي مرتفع، وعملاء أكثر استشارة وأكثر استقلالية؛
- حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قروض جديدة وبشروط معقولة؛
- توفير المزيد من الخيارات للعملاء مع انخفاض الأسعار وتنوع أكثر للمنتجات المالية؛
- مساهمة الابتكارات المالية في جعل النظام أكثر قوة مع مزيد من التنوُّع والعمق، وتخفيض نسبة مخاطر التركز.

2-الإطارالمفاهيمي للمقاولاتية والإيجار التمويلي: يعتبر الإيجار التمويليتقنية حديثة لتمويل الاستثمار والمشاريع الصغيرة إلاَّ أنَّها من تقنيات قديمة، كما تتميَّز عنها بخصائص عديدة.

1-2 مفهوم المقاولاتية: يعرِّفها: "Marcel mauss " على أنَّها: "الفعل الذِّي يقوم به المقاول والذِّي يفقد في سياقات مختلفة وبأشكال متنوِّعة، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني كما يمكن أن يكون عبارة عن تطور مؤسسة بحدِّ ذاتها، فهي عمل اجتماعي بحت (توفبق و الطاهر، 2013) ، فهي تعبر عن: "السيرورة التي تبدأ بفكرة وتنتهي بعرض منتوج جديد ذو قيمة في السوق، وبين اثنين المغامرة بالجمع والتنسيق بين مختلف الموارد المتوفرة وخوض كافة المخاطر المترتبة عن هذه العملية، وبما أن السيرورة هو التجديد

سواء على مستوى المنتوج المادي أو الفكري (الطوق والمناهج) أو اكتشاف موارد جديدة فتنطوي المقاولاتية على مبدأ الإبداع" (حياة، 2010، صفحة 26).

ويتجلى دور المقاولاتية في:" رفع مستوى الإنتاجية في جميع الأعمال والأنشطة، خلق فرص عمل جديدة، الإسهام في تنويع الإنتاج، زيادة القدرة على المنافسة، نقل التكنولوجيا، التجديد وإعادة الهيكلة في المشاريع الاقتصادية وتنميتها وتطويرها، التجديد وإعادة الهيكلة في المشاريع الاقتصادية وتنميتها وتطويرها إيجاد أسواق جديدة"(مجدي، 2009، صفحة 26).

2-2 مفهوم الإيجار التمويلي: يعرّف على أنَّه: " عملية مصرفية ومالية تقوم على التزام تعاقدي بتأجير أجهزة وأدوات إنتاجية تستعمل لفترة معينة مقابل أقساط محدَّدة؛ أي أنَّ المؤجر يحصل على الربح (عائد الإيجار)، والذي غالبًا ما يتجاوز ثمن شراء الأصل الإنتاجي، حيث مجموع الأقساط وقيمة الأصول المتبقية عند نهاية العقد سوف تساوي حجم الائتمان وعوائده، أما المستأجر فإنه يدفع تلك الأقساط من الأرباح المحققة من استغلاله لتلك الأصول المؤجرة، والتي بدورها (أرباح الاستغلال) تفوق مجموع الأقساط المدفوعة، فهو بذلك:"نظام تمويلي يقوم به المؤجر (الممول) لتمويل وشراء أصل رأسمالي بطلب من مستأجر (مستثمر) بهدف استثماره لمدة لا تقل عن 75% من العمر الافتراضي للأصل المقابل دفعات (مقابل) التأجير (على أن تكون دفعات مقابل التأجير قد غطت تكلفة الأصل وهامش ربح محدَّد)، أو إعادة الأصل للمؤجر في نهاية مدة التأجير مرة أخرى"(حسن، 2007، صفحة 17).

3-2 خصائص الإيجار التمويلي:يتميَّز بـ(سوسن، 2015، صفحة 67):

- عملية التمويل به تهدف إلى تمويل الأصول الرأسمالية للمشروعات الإنتاجية؛

- إئتمان عيني وليس نقدي؛ أي لا يمنح في صورة نقدية أو فتح اعتماد، وإنما يقوم على المستأجر بأصول يتحصل عليها من المؤجر التي اقتناها من موردها؛

- المؤجر هو المالك القانوني للأصل خلال فترة العقد في حين يمتلك المستأجر حق الانتفاع له مقابل دفع أجرة؛

- مدة العقد غير قابلة للإلغاء يعمل خلالها المؤجر على استعادة تكلفة تمويله للأصل المؤجر وهي تحدد عادة لمدة الاستهلاك، أو مدة الحياة الاقتصادية للأصل محل العقد؛

- عقد الإيجار غير قابل للإلغاء فلا يمكن فسخه لأي سبب كان إلا في حالة إفلاس المستأجر أو اعتباره في هذه الحالة يحقق للمؤجر استرجاع الأصل؛

- يكون المستأجر في نهاية العقد أمام ثلاثة خيارات: شراء الأصل مقابل قيمة متبقية معينة، أو تمديد فترة العقد مقابل إيجار منخفض عن فترة الإيجار الأولى التي تم فيها تسديد الجزء الأعظم من قيمة الأصل أو رده لانتهاء حاجته به.

3-تحليل سوق الإيجار التمويلي في الجزائر:

3-1التعريف بسوق الإيجار التمويلي بالجزائر: كأي بداية متعثرة شهدت السوق الجزائرية بعض المحاولات المحتشمة في مجال الإيجار التمويلي في بداية التسعينات بعد أن منح بنك الجزائر رخصة للبنوك للقيام بأعمال مصرفية إضافة إلى نشاطاتها الرئيسية كعمليات التأجير وذلك بموجب المادة 116 من القانون رقم 90-10المتعلِّق بالنقد والقرض التيّ نصت على أنَّه: "يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تجري عمليات تابعة لنشاطها كعمليات الإيجار العادي للأصول المنقولة فيما يخص البنوك والمؤسسات المخوَّلة بإجراء عمليات إيجار مقرونة بحق خيار شراء"، وكانت أول مبادرة في هذا المجال تلك التي قام بها بنك البركة الجزائري سنة 1991، ثم تلتها محاولات أخرى محدودة من قبل البنك الخارجي الجزائري باستحداثه لتقنية القرض الاستهلاكي، والبنك الوطني للتنمية وصندوق التعاون الفلاحي ثم تلتها عدة صيغ لقرض الإيجار مثل القرض مع الرهن والبيع الإيجاري للعقارات لتفادي التلاعب بها، كما طبقته شركة سونطراك لتمويل مشروع أنبوب الغاز العابر لأوروبا (رابح و حساني، 2006، صفحة 369).

ومع صدور الأمر رقم 96-09 الذي يمثل الأساس المرجعي المنظم للتعامل بهذه الصيغة التمويلية إلى جانب التدابير الجبائية والجمركية التِّي رافقته أصبحت سوق قرض الإيجار أكثر تنظيمًا ووضوحًا، وهو ما أدى إلى ظهور شركات تأجير متخصِّصة واستحداث فروع تتكفل بعمليات التمويل بقرض الإيجار على مستوى البنوك الوطنية والأجنبية والعمومية والخاصة وقد أدى ذلك إلى التعريف بهذا المصدر التمويلي، وتقريبه أكثر للمتعاملين الاقتصاديين الباحثين عن فرص استثمارية تؤجلها مشاكل تمويلية(سوسن، 2015، صفحة 140).

3-2الطلب على قرض الإيجار التمويلي في الجزائر: يلجأ إليه الفئات التالية:

- **المقاولين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** حيث تلجأ إلى الإيجار التمويلي للحصول على مختلف التجهيزات الضرورية لأنشطتها التي تزاولها في عدة قطاعات تشمل الزراعة والصيد البحري والصناعات الغذائية والنقل، ويعدُّالإيجار التمويلي بديلاً تمويليًا مناسبًا لهذه المؤسسات نظرًا لصعوبة حصولها على الاقتراض من البنوك التِّي تأخذ بعين الاعتبار ارتفاع

درجة الخطر الذي يرافق أنشطتها، خاصة في السنوات الأخيرة أين أصبح عامل التجديد والابتكار عنصرا هاما يميز أنشطتها.

- **أصحاب الأعمال الحرة:** خاصة في القطاع الصحي بالدرجة الأولى، وهم الأطباء وجراحي الأسنان الذّين يتخذون من الإيجار التمويلي مخرجًا مناسبا لتمويل التجهيزات ذات الاستعمال المهني، بالإضافة إلى القطاعات التي تعمل بها المؤسسات الكبيرة فهي تشمل قطاع المحروقات والأشغال العمومية والبناء والقطاع الصناعي التّي تتطلب آلات وتجهيزات متعدّدة كالرافعات والجرافات.....الخ.

3-3 عرض قرض الإيجار التمويلي بالجزائر: يتكون عرضه في الجزائر من كل المؤسسات المالية الوطنية والأجنبية المتخصصة في تقديم التمويل بالإيجار التمويلي وتوفره لطالبي التمويل.

أ- المؤسسات المالية: وهي: "الجزائرية السعودية لقرض الإيجار"ASL ZTD"، الشركة الجزائرية لقرض إيجار المنقولات "SALEM، SOFINACE، الشركة العربية للإيجار المالي: (ALC)، الجزائرية المغاربية (ALA)، إيجار كيزينغ الجزائر (ILM)، الشركة الوطنية للإيجار: (SNL)، شركة إعادة التمويل الرهني (SRA)، الجزائر إيجار (ElDhazairIgov)"(محمد، 2007 ، صفحة 131).

ب- البنوك الوطنية والأجنبية: إضافة إلى كل المؤسسات المالية المتخصّصة في نشاط التأجير هناك بعض البنوك الوطنية والأجنبية التي تعرض قرض الإيجار كبقية منتجاتها المالية، بل وتنافس شركات قرض الإيجار المتخصصة على نيل حصة مهمة من سوق التمويل المحلي وهي: "بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، SOGELEASE5(S .G.A)، Natixiis Banque بنك السلام، بنك البركة.

3-4آثار الابتكار المالي على سوق التمويل بالإيجار بالجزائر: على الرغم من الجهود المبذولة لترقية سوق التمويل،إلاّ أنَّه يعاني من عدة مشاكل بسبب التقنيات الحديثة للابتكار المالي يمكن إيجازها فيما يلي:

- قلة العرض: تعتبر المؤسسات العارضة وبالتحديد المؤسسات المتخصّصة الفاعل الأساسي في هذا السوق، وقد خلصت المؤسسة المالية الدولية (SFI) أحد هيئات البنك العالمي المهتمة بالقطاع الخاص في دراسة أجرتها مست دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط حول معدل نفاذ الإيجار التمويلي في أسواق التمويل اعتمادً على نسبة حجم الإيجار التمويلي إلى التكوين الخام لرأس المال الثابت، إلى نتيجة مفادها أن سوق التأجير في الجزائر هو" سوق بدائية متقدِّمة تتميَّز بعرض منخفض ومنتجات نمطية أدت إلى قلة تنافسيتها مع تشريعات تتحرى التحسين توفرها مهم لتحقيق نمو معتبر(Nassima, 2013, p. 303)

- **مشكل التمويل في الشركات المتخصِّصة:** وهي مشكلة تواجه شركات التأجير تتعلَّق بتمويل نموها على اعتبار عدم تمكينها من تجميع مدخرات الأفراد مما يضطرها إلى شراء أموالها من مصادر أخرى كالقروض البنكية، وفي هذا الصدد يعتبر السوق السندي خير بديل تمويل لها غير أن محدوديته في الجزائر عائق كبير، وعلى سبيل المثال فقد استفادت كل من "ALC " و"MLA "من هذا التمويل في بداية نشاطهما التأجيري.

- **ارتفاع تكلفة قرض الإيجار:** المشكل الآخر الذي يشكل عثرة أمام تطور سوق قرض الإيجار في الجزائر ارتفاع تكلفة التعويض عن ذلك إلى جانب نمطية المنتجات وضعف المنافسة وصعوبة إعادة التمويل وارتفاع تكلفة القرض، فمن المعلوم أن البنوك تقبل الودائع وتسيرها ما يعني تحكمها في الخطر، وهو ما يؤدي إلى انخفاض تكلفة القرض البنكي أو سعر الفائدة مقارنة مع تلك المطبقة على قرض الإيجار الذِّي يجمع بين تكلفة إعادة التمويل وهامش الربح.

- **غياب ثقافة تمويلية لدى المؤسسات**: وهي نقطة مهمة تتعلَّق بسلوك المؤسسات ووفائها للتمويل بالطرق الكلاسيكية على وجه الخصوص التي اعتادت عليها في تمويل أنشطتها وتتحمل شركات الإيجار التمويلي جزءًا من المسؤولية نظرا لغياب إستراتيجية اتصال، وسياسة تسويق واضحة للتعريف بقرض الإيجار، وتقريبه للمؤسسات الاقتصادية فالغالبية منها تحمل المزايا العديدة التي يقدِّمها الإيجار التمويلي على مستويات عدة أهمها الجانب الجبائي.

4- دراسة ميدانية لآراء مسيري المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR فرع أم البواقي حول تقنية القرض بالإيجار التمويلي في الجزائر:

4-1واقع الإيجار التمويلي في المجمَّع محل الدراسة خلال الفترة (2009-2020): بلغت عدد الملفات المودعة سنة 2009 154،وهو أكبر عدد شهده البنك، وشمل هذا العدد الملفات المودعة لدى البنك بالإضافة إلى الملفات الخاصة بالشركة الجزائرية للقرض الإيجاري للمنقولات S.A.L.E.M التي انسحبت من السوق الجزائري، كون المؤسسة تعاني من صعوبات مالية ناتجة عن توقف زبائنها عن دفع التزاماتهم المتعلِّقة بتأجير العتاد الذِّي تحصلوا عليه عن طريق القرض الإيجاري، إضافة إلى قدم الآلات والمعدات الفلاحية المخصَّصة للإيجار، وفي السنوات 2010، 2011،2012 شهد عدد الملفات انخفاض كبير مقارنة مع سنة 2009 حيث سجل على التوالي 5،10 ،4، ويعود ذلك إلى عدة أسباب كصعوبة التسوية القانونية للعقار الفلاحي كالأراضي الفلاحية التي تعدُّ ملك للورثة، والتي تعرقل إجراءات الحصول على القرض الإيجاري ووجود ديون أخرى للفلاحين على مستوى المجمَّع، بالإضافة إلى ظهور أنواع جديدة من

القروض كقرض التحدي أما سنة 2013 فقد ارتفع عدد الملفات حيث بلغ 30 ملف بسبب البرنامج الحكومي الخاص بتجديد الحاصدات الذي سعت من خلاله الدولة إلى زيادة الإنتاجية وتقليص فاتورة إستراد الحبوب، وفي سنة 2014 صادف البنك عدة مشاكل من بينها عدم حصولها على العتاد من المورد في الموعد المحدَّد ما أدى إلى انخفاض عدد الملفات إلى19 ملف ليرتفع العدد في 2015 إلى 30 ملف بسبب استلام الطلبيات في مواعيدها أما في سنة 2016 لم يتم استقبال أي ملف والسبب الرئيسي في ذلك تراجع الجهود المبذولة من طرف الدولة في دعمها لهذا القطاع، لتكون الانطلاقة الجديدة للقرض الإيجاري سنة 2017 المرتبطة بفتح صناديق الدعم، ارتفع عدد الملفات في 2018 إلى 16 ملف و2019 إلى 18 ملف لكنه يعد ارتفاع محتشم، ويعود ذلك إلى إتباع الدولة لسياسة ترشيد النفقات حيث تم تحديد عدد الملفات الممكن قبولها على مستوى البنك من طرف وزارة الفلاحة 20 ملف على مستوى أم البواقي و10 ملفات على مستوى خنشلة،وبذلك أصبح المجمع أكثر حرصا في الإجراءات المرتبطة بقبول الملفات، إلا أنه في سنة 2020 عرف تذبذبا أو توقف بسبب الأزمة الصحية التي تعيشها البلاد (انتشار فيروس كورونا) (مقابلة، 2020)

2-4إجراءات الدراسة الميدانية:

- منهج الدراسة ومجالاتها: تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، نظرًا لملاءمة هذا النوع من الدراسة وقدرته على المساعدة في تحقيق أهداف الدراسة في شقيها النظري والتطبيقي، والتي كان مجالها مكاني هو المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR بولاية أم البواقي، كونه يمارس قرض الإيجار منذ سنة 2009، حيث ألزمت السلطات الجزائرية البنك العمل به، وكان مجالها الزماني من (2009-2018)، ومجالها البشري كان مجموعة من مسيري الوكالة محل الدراسة، حيث تم توزيع الاستبيان عليهم، فهم أكثر دراية بنشاط التأجير ودراسة ملفات طلب التمويل، واتخاذ قرار منحه، بالإضافة لمعرفتهم أن هذه التقنية الجديدة هي من منتجات الإبتكارية بالنسبة للبنوك.

- أداة الدراسة: تم الاعتماد على الاستبيان، الذي ضم مجموعة من الأسئلة المشتقة من إشكالية الدراسة وأسئلتها الفرعية وفرضياتها، وقد تم تحليلها إعتمادًا على البرنامج الإحصائي SPSSبعد تفريغها.

ج- مجتمع وعينة الدراسة: يمثل مجتمع الدراسة جميع البنوك التي تمارس نشاط التأجير أما عينة فقد تم اختيار مسيري المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR فرع أم البواقي لمعرفة رأيهم حول هذه التقنية وتحليلها، وقد تم تقسيم الاستبيان إلى محورين

حيث تضمَّن المحور الأول البيانات الشخصية، أما المحور الثاني فتناول قرض الإيجار كتقنية مبتكرة في سوق الإيجار الجزائري.

2-4 تحليل نتائج الاستبان:

- تحليل نتائج المحور الأول: البيانات الشخصية

يمثل الجدول التالي خصائص عينة الدراسة

الجدول رقم (02): خصائص عينة الدراسة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
الجنس	ذكر	24	%80
	أنثى	06	%20
العمر	أقل من 25	01	%3.3
	من 26 إلى 35	15	%50
	أكثر من 36	14	%46.7
المؤهل العلمي	ثانوي	06	%20
	تقني سامي	04	%13.3
	ليسانس	18	%60
	ماجستير	12	%40
الخبرة المهنية	5 سنوات فأقل	07	%23.3
	6-10 سنوات	12	%40
	أكثر من 10 سنوات	11	%36.7

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الذكور فاقت سبة الإناث والمقدرة بـ: 80%، وهذا ما يدل على أن فرص التوظيف في البنك في مصلحة تسيير قروض التمويل تركز ينالها الذكور كما أن أغلبهم أقل من 30 سنة، وذلك بنسبة 50% وهذا ما يفسِّر أن العينة المبحوثة هي فئة شبابية وهم يشغلون منصب إطار إداري حيث كانت نسبتهم 60% سنوات خبرتهم أكبر من 5 سنوات بنسبة 40%.

- تحليل نتائج المحور الثاني: الإيجار التمويلي كتقنية مبتكرة في سوق التمويل الجزائري

- ما هو الإيجار التمويلي الذي يتعامل به البنك (تحديد نوع)؟

الجدول رقم (03): أنواع القرض الإيجاري المعتمدة في البنك محل الدراسة.

معيار نقل الملكية			معيار جنسية المتعاقدين		
النوع	**التكرار**	**النسبة**	**النوع**	**التكرار**	النسبة
قرض إيجار تشغيلي	30	%100	قرض إيجار المحلي	30	%100
قرض إيجار تمويلي	00	%00	قرض الإيجار الدولي	00	%00
المجموع	**30**	%100	**المجموع**	**30**	**%100**
معيار الغرض من عملية التمويل بقرض الإيجار			**معيار نوع الأصل المؤجر**		
نوع القرض	**التكرار**	**النسبة**	**نوع القرض**	**التكرار**	**النسبة**
قرض استهلاكي	00	%00	قرض إيجار عقاري	12	%40
قرض إيجار استثماري	30	%100	قرض إيجار المنقولات	16	%53.3
			قرض إيجار المحل التجاري	02	%6.7
المجموع	**30**	**%100**	**المجموع**	**30**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

يبين الجدول أعلاه أن الإيجاري التمويلي يمارس بنسبة100% مما يؤكد على عدم التعامل بقرض الإيجار التشغيلي وذلك وفقًا لمعيار نقل الملكية، كما يتعامل البنك بالقرض الإيجار المحلي بنسبة 100%ولا يتعامل بقرض الإيجار الدولي وفقا لمعيار جنسية الزبائن، كما يتعامل بقرض الإيجار الاستثماري ولا يتعامل بالقرض الاستهلاكي، في حين نجد أن البنك يمارس قرض المحل التجاري بنسبة ضعيفة قدرت بـ: 6,7%، بينما يمارس قرض الإيجار العقاري وقرض إيجار المنقولات بنسبتي 53.3% و40% على التوالي وذلك حسب معيار نوع الأصل المؤجر وأرجعوا سبب هذا التفاوت في النسب إلى أن القرض الإيجاري التمويلي يمارس مباشرة، وهو شكل معروف، أما عن بقية الأنواع أرجعوا السبب أن عملية البيع فيهم تتقدم عملية الاستئجار.

- ما هي مدة قرض الإيجار التي تناسب البنك في تعامله بالقرض الإيجار؟

الجدول رقم (04): مدة قرض الإيجار

العبارة	التكرار	النسبة
قصيرة	00	00
متوسطة	28	%93.3
طويلة	02	%6.7
المجموع	**30**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج SPSS

من خلال النتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة 93.3% من أفراد العينة أكدوا أن البنك يمارس قرض الإيجار بمدة متوسطة تناسبًا مع الأصول المؤجرة، بينما نسبة 6.7% أكَّدوا أن البنك يمارس قرض الإيجار بمدة طويلة في حالة قرض الإيجار العقاري.

- ما هي العوامل التي تتدخل في تحديد سعر الفائدة المطبق؟

الجدول رقم (05): العوامل المؤثرة في تحديد سعر الفائدة

العبارة	التكرار	النسبة
مدة الإيجار	08	%26.7
قدرة البنك على تحقيق الأرباح	05	%16.7
خدمات التمويل	02	%6.7
نوع الأصل المؤجر	05	%16.7
مبلغ الأصل المؤجر	08	%26.7
القيمة المتبقية للأصل المستأجر	01	**%3.3**
الطلب على السلعة أو الخدمة التي ينتجها الأصل	01	**%3.3**
المجموع	**30**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنَّ سعر فائدة الذي يعتمده البنك يتأثر بمدة الإيجار ومبلغ الأصل المؤجَّر، حيث بلغت نسبة الإجابات 26.7%، كما يراعي أيضًا قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح ونوع الأصل المؤجر، حيث بلغت نسبة الإجابات 16.7%، كما أكَّدوا أنَّ هذه العوامل مهمة كونها تقدم مؤشرًا على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها تجاه البنك، كما أكَّدت العينة أنَّ سعر الفائدة لا يتأثر بخدمات التمويل حيث بلغت نسبة الإجابات 6.7%،فهي تتضمن فقط الإجراءات الإدارية للبنك لضمان انتفاع المستأجر بالأصل، كما أن القيمة المتبقية للأصل المستأجر والطلب على السلعة أو الخدمة التّي ينتجها الأصل لا يتأثران بسعر الفائدة، حيث بلغت نسبة الإجابات 3.3%وأكدوا أيضًا أن سعر الفائدة يرتبط بالمساهمة الشخصية المقدَّرة بنسبة 10%، وبقرار مركزي وذلك بدراسة الوضعية المالية للفلاحين، وعدد سنوات خبرتهم، وعمق علاقتهم مع البنك.

- ما محتوى ملف طلب الاستفادة من قرض الإيجار؟

الجدول رقم (06): محتوى ملف طلب قرض الإيجار

الفقرة	التكرار	النسبة
قوائم مالية تقديرية	13	%43.3
قوائم مالية سابقة	10	%33.3
ضمانات	06	%20
أخرى	01	%3.3
مجموع	**30**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة 43.3% ونسبة 33.3% أكدوا أن الملف طالب قرض الإيجار يحوي على قوائم مالية سابقة وقوائم مالية تقديرية والتي تبين قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها بالإضافة إلى إظهار بطاقة أو وثيقة ثبوتية للنشاط الفلاحي كما اعتبروا تقنية القرض الإيجاري عملية تمويلية لا تختلف عن العمليات التمويلية الأخرى،كما أشاروا بعض أفراد العينية أن البنك محل الدراسة يطلب ضمانات متخصِّصة أو كفالة شخصية، أو ضمانات عقارية لإتمام عملية التأجير.

- في رأيك ما هي أهم العراقيل التي تؤخر نشاط سوق التأجير في الجزائر، باعتباره تقنية حديثة التطبيق فيها؟

الجدول رقم (07): العراقيل التي يواجهها سوق الإيجار في الجزائر

العبارة	التكرار	النسبة
بيئة الاستثمار المحلية	01	%3.3
عدم كفاية الإطار القانوني	00	%0
غياب الإشهار والإعلام والابتكار المالي	09	%30
شيوع استخدام القرض البنكي	01	%3.3
جهل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة به	07	%23.3
غياب سوق ثانوي للتجهيزات المستعملة	06	%20
ثقل الإجراءات الإدارية لتحقيق العقود	06	%20
المجموع	**30**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج SPSS

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب أفراد العينة أكدوا أنَّ السبب الرئيسي لعدم تطور سوق الإيجار في الجزائر هو غياب الإشهار والإعلام والابتكار المالي بنسبة 30% ثم يليها جهل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة به، وثقل الإجراءات الإدارية لتحقيق العقود وغياب سوق ثانوي للتجهيزات المستعملة بنسبتي 20% ، وهذه المشاكل تعزي بدرجة كبيرة عدم فعالية إستراتجية تسويق وابتكار منتجات قرض الإيجار من طرف البنك، على الرغم من اعتماده على عدة وسائط إعلامية للقيام بهذه الوظيفة سواء من خلال اللوحات الإشهارية أو التواجد في المعارض والملتقيات أو من خلال الإعلام السمعي البصري الذِّي يتميز بالمحدودية الجغرافية، ويلي ذلك بيئة الاستثمار المحلية، وشيوع استخدام القرض البنكي بنسبتي 3.3% بسبب غياب الثقة في التمويل من طرف المؤسسات من رغم من محدودية أموالها، أما عن الإطار القانوني فقد أكدوا أن شروط عقد الإيجار واضحة .

خاتمة:

إن نمو أدوات الهندسة المالية وتطورها أصبح من أهم النجاحات في التاريخ المالي المعاصر فقد تطوَّر من مجرد تصورات ليعرف انتشار دولي واسع النطاق حيث تم التعامل بها في المؤسسات والأسواق خاصة البنوك، وتخلل استعمالها كل أرجاء النظام المالي.

إن هذا الابتكار أحدث تطورًا على مستوى القطاع المالي، بفضل أهدافه الواضحة والجلية من خلال جلب أكثر عوائد بأقل تكاليف وبدون مخاطر، هذه المنتجات تجد بأنّها تعمل على تعميم الاستفادة بين الأطراف المتعاملة، والبحث عن مصادر مستحدثة في التمويل يمكن الاعتماد عليها من قبل المؤسسات لتغطية الاحتياجات التمويلية، ليظهر قرض الإيجار كفرصة أكثر لإيجاد بديل تمويلي يتناسب مع خصوصية هذه المؤسسات ونوعية نشاطها وأهدافها القصيرة وطويلة المدى، فقرض الإيجار يعتبر من المصادر التمويلية المستحدثة في الجزائر، ويعود ظهروه إلى نحو عقدين من الزمن، والذي يسعى إلى إثبات وجوده في سوق التمويل المحلي.

نتائج الدراسة: من خلال تحليل نتائج الاستبيان توصلنا إلى النتائج التالية:

- الابتكار في التمويل في المجمَّع يظهر من خلال إدخال تعديلات على الخدمات المالية التقليدية لتصبح أكثر إيفاء بالعمليات البنكية.
- يعتمد المجمَّع على سياسة التمويل الروتينية إلا إذا ألزمته السلطات على ممارسة تقنية جديدة (كقرض الإيجار مثلا)، وبالتالي عدم خلقه لثقافة الإبداع والابتكار.

- يعد الإيجار التمويلي من أهم المصادر التمويلية الحديثة التي تثير اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة مع مصادر التمويلية الأخرى.
- سوق قرض الإيجار في الجزائر حديث نسبيًا ويواجه العديد من العراقيل والتحديات.

قائمة المصادر والمراجع

1- بريش عبد القادر، خلدون زينب، 2016، **الابتكار المالي في التمويل وأهميته في تحقيق كفاءة وفعالية أداء البنوك الإسلامية**، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 03، الجزائر.

2- جبرار فيروز، جوان 2019، دور **الابتكارات المالية في مجال التأمين في دعم قدرة شركاته على تغطية المخاطر**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 6، العدد 1، سطيف (الجزائر).

3- غالي إبراهيم، جوان 2015، **تشخيص واقع الابتكار المالي في ظل الصناعة المصرفية الإسلامية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 40، بسكرة (الجزائر).

4- قاشيو يوسف، أفريل 2018، زينب خلدون، **الابتكار المالي في الصناعة المصرفية الإسلامية وأهميته في دعم التنمية الاقتصادية**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد رقم 02- عدد خاص، ص188، الجزائر.

5-بوهرارة سعيد، 02/01/ نوفمبر 2016، **الابتكار في الاستثمار وتطوير المنتجات المالية الإسلامية، المؤتمر العالمي لسوق رأس المال الإسلامي والصيرفة الإسلامية**، الأكاديمية العالمية للعلوم الشرعية، ماليزيا.

6- حسن محمد الفظاظة، 2007، **التأجير التمويلي في الدول العربية: التجربة ومتطلبات التطوير**، دار الشعلة للبحوث الاستشارات، عمان – الأردن.

7- خذري توفيق، بن الطاهر حسين،05-06-2013.، "**المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. المسارات والمحددات**"، واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خنشلة.

8- خوني رابح، حساني رقية، 17، 18 أفريل 2006، **واقع وآفاق التمويل التأجيري وأهميته كبديل تمويلي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا- جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

9- رزيق سوسن، 2015، **مساهمة قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي (الجزائر).

10- عوض مبارك مجدي، 2009، **الريادة في الأعمال، المفاهيم والنماذج والمداخل المختلفة**، عالم الكتاب الحديث، اربد- الأردن.

11- محمد زيدان، 2009، **الهياكل والآليات الجديدة والمتحكمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 07 جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، ص 131، الجزائر.

12- مراح حياة، جانفي 2010، **إشكالية المقاول الجزائري الجديد"**، الجزء الأول مجلة دراسات اجتماعية، العدد 03، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات العلمية، ص 26، الجزائر.

13- GOWLAND D. (1991), Financial Innovation in Theory and Practice, *in* Green C. J. and D.T. Llewellyn (eds.), *Surveys in Monetary Economics*, Oxford, Basil Blackwell, vol. 2

14- Nassima BENARAB, 16-28 Fevrier 2013, **le marché de leasing dépossera les 5Milliords**.de Dollars D'Ici 2020, L'Eco, Bimensuel bel'économie et be lofinonce , N60.